مجتمع

مصر: مصرع 20 مواطناً في تصادم سيارتين

لقي 20 مصرياً مصرعهم، وأصيب ثلاثة آخرون، في حادث تصادم مروع بين سيارة نقل وحافلة ركاب صغيرة (ميكروباص)، بمنطقة الكريمات على الطريق الصحراوي، الواصل بين القاهرة ومحافظة بني سويف، جنوب البلاد. وانتقل فريق من النيابة لموقع الحادث الذي وقع في وقت متأخر من ليل الجمعة، وانتدبت النيابة فريقا من المعمل الجنائي لمعاينة موقع الحادث، وجمع الأدلة لفحصها. وتبين من خلال التحقيقات الأولية انفجار أحد إطارات سيارة النقل، ما أدى لاختلال عجلة القيادة بيد سائقها، وانقلابها واصطدام سيارة ميكروباص بها. (العربي الجديد)

القردة الكبرى بسان دييغو يُلقحون ضد كورونا

تلّقى عدد من القردة الكبرى (بشرانيات)، في حديقة الحيوانات في مدينة سان دييغو الأميركية، لقاحاً مضاداً لكورونا، صنع خصيصاً للحيوانات، ما جعلها أول رئيسيات غير بشرية تحصل على اللقاح، كما أعلن مسؤولون في الحديقة عبر «تويتر». وكانت قردة غوريلا في هذه الحديقة الواقعة في جنوب كاليفورنيا، وهي واحدة من أكبر حدائق الحيوانات في العالم، قد أصيبت بكورونا مطلع شهر يناير/كانون الثاني الماضي، فأخضعت للحجر الصحي. وكانت هذه أول حالة معروفة لانتقال الفيروس بشكل طبيعي إلى القردة الكبرى. (فرانس برس)

إيطاليا: أعلى وفيات منذ الحرب العالمية

في الصورة من مدينة تورينو، شمالي إيطاليا، في مايو/أيار 2020، يظهر أحد العمال وهو يجهز قبراً جديداً، ملتزماً بالملابس الوقائية من فيروس كورونا الجديد، بعد تسجيل إيطاليا عدداً كبيراً من الوفيات بالفيروس خلال العام الماضي.

في هذا الإطار، أظهرت إحصائية إيطالية أنّه «خلال عام 2020، كان إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن جميع الأسباب هو الأعلى على الإطلاق في بلادنا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد بلغ 746,146 حالة وفاة». وكشف التقرير المشترك للمعهد الوطني للإحصاء والمعهد العالي للصحة، أنّ هناك 100,526 وفاة أكثر من متوسط العدد الإجمالي للأعوام بين 2015-2019، أي بزيادة بنسبة 15,6 في المائة.

وأوضح المعهدان أنّه «في هذا التقييم، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنّ في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2020، كانت الوفيات لجميع الأسباب نحو 7600، وهي أقل من متوسط فترة الشهرين نفسهما على مدى السنوات من 2015-2019، وأنّ تاريخ الوفيات الأولى للأشخاص المصابين بفيروس كورونا الجديد، يعود إلى الأسبوع الأخير من فبراير/شباط». وذكر التقرير أنّه «لذلك، إذا كنا نرغب في تقدير تأثير وباء كوفيد 19 على إجمالي الوفيات، فمن الأنسب النظر تحديداً إلى معدل الوفيات الزائد الذي حدث بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2020»، إذ «في هذه الفترة، لوحظ أنّ هناك 108,178 وفاة أكثر من متوسط الفترة نفسها للأعوام من 2015-2019، أي بزيادة بنسبة 21 في المائة».

(أكي)

(ستيفانو غويدي/ Getty)

الأفغانيات لسن بمنأى عن الاغتيالات

كابول ـ **صبغة الله صابر**

للحرب في أفغانستان تأثيرات كبيرة في النساء. واللافت أن عمليات الاغتيال باتت تشمل النساء، وخصوصاً العاملات في القطاع الحكومي ووسائل الإعلام. يضاف إلى ما سبق تداعيات تفشي فيروس كورونا. وأثارت جريمة قتل ثلاث موظفات في محطة تلفزيونية محلية تسمى «انعكاس» في هجومين منفصلين في مدينة جلال أباد، في الثاني من الشهر الجاري، واغتيال الطبيبة النسائية صدف إلياس في الرابع من الشهر نفسه وفي المدينة نفسها، ردود أفعال غاضبة على المستويات الشعبية والإعلامية والسياسية. وأدانت الأحزاب السياسية والحكومة هذه الحوادث المأساوية، وكذلك بعثة الأمم المتحدة التي دعت إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان (يوناما)، وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وأعربت لجنة حماية حقوق الإعلاميين، التي أدانت بدورها قتل الموظفات، عن خيبة أملها إزاء ما تقوم به الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من أجل حماية الإعلاميين. وقالت في بيان أصدرته في الثالث من الشهر الجاري: «سئمنا بيانات الإدانة والشجب؛ إذ إنها لا تسمن ولا تغني من جوع، والآن نتطلع إلى أن تتخذ الحكومة والمجتمع الدولي خطوات جادة لكي نعرف الجهة التي تقتلنا، وبأي ذنب». من جهته، كتب السفير الأفغاني السابق في عهد طالبان لدى باكستان، عبد السلام ضعيف، على صفحته على «فيسبوك»: «إنّ من الأعراف الأفغانية الراسخة والمتجذرة احترام عمامة الرجال وخمار النساء»، مشيراً بذلك إلى مثل أفغاني شهير يفيد بعدم تعريض كبار السن والنساء لأي ضرر في أثناء المعارك. وقال إن الحرب تنزل المجتمعات إلى أدنى المستويات.

وأدى اغتيال الموظفات الثلاث إلى صدور ردود أفعال غاضبة، زاد من حدتها موقف الحكومة المحلية في إقليم ننجرهار. إذ أعلنت القوى الأمنية في الإقليم اعتقال مدبّر الهجومين وأحد المنفذين، ويدعى قاري بصير، قائلة إن الجاني اعترف بأنه على علاقة بحركة طالبان التي سبق أن نفت مسؤوليتها عن واقعة الاغتيال. وثبت لاحقاً أن الرجل كان قد ألقي القبض عليه قبل وقوع الهجومين، وكانت تلك محاولة لتهدئة غضب الشارع. وأمر حاكم الإقليم ضياء الحق أمرخيل، وهو مستشار الرئيس الأفغاني أشرف غني، المسؤولين الأمنيين باعتقال الضالعين أو الاستقالة.

في هذا الإطار، كتب موقع «خبريال» في الثالث من الشهر الجاري مقالاً بعنوان «قتلة الموظفات لم يُعتقَلوا»، تناول فيه الجدل القائم بين حاكم الإقليم ومسؤولين أمنيين والتضارب في مواقفهم، مؤكداً أن التضارب الموجود في آراء المسؤولين يضعف من اعتماد الشارع الأفغاني على الحكومة، لافتاً إلى أن الحكومة مشغولة بتهدئة الشارع بدلاً من التصدي للجهة التي تغتال الأبرياء من النساء.

وفي العاشر من شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، شهدت البلاد اغتيال الصحافية ملاله ميوند في مدينة جلال أباد، التي تقدم الأخبار في محطة انعكاس، تلاه في 17 من الشهر نفسه اغتيال قاضيتين في المحكمة الأفغانية في العاصمة كابول، ما يؤكد أن النساء أيضاً هن ضحية جرائم الاغتيال الممنهجة التي تطاول شرائح مختلفة في البلاد.

في هذا الإطار، تقول رئيسة بلدية ميدان شهر عاصمة ولاية وردك، ظريفة غفاري، التي تعرضت لمحاول اغتيال مرتين، لـ«العربي الجديد»، إن أحداث اغتيال العاملات في القطاع الحكومي والإعلام إلى تزايد، إذ لم تتخذ التدابير اللازمة للحد منها، مشيرة إلى أن «الحكومة الأفغانية تعمل بشكل حثيث لأن تلعب المرأة الأفغانية دورها في الارتقاء بالمجتمع. لكن يبدو أن بعض الجهات مستاءة من الأمر»، لافتة إلى أن جميع العاملات في الحكومة معرّضات للخطر، وأن تلك الاغتيالات تؤثر سلباً في نفسيات هؤلاء.

من جهتها، تقول الناشطة مريم أشرفي لـ«العربي الجديد» إن «الخطر محدق بجميع النساء اللواتي يخرجن من بيوتهنّ من أجل العمل، سواء في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية. والأسباب التي قد تدفع إلى الاغتيال كثيرة، منها العمل خارج المنزل، والأعراف والتقاليد، والتجاذبات القبلية».

وتزامنت موجة الاغتيالات في صفوف النساء مع تبعات جائحة كورونا التي أثرت سلباً في حياة المرأة الأفغانية، وتحديداً العاملات في السوق والموظفات في الدوائر غير الحكومية. إذ إن الكثير من هؤلاء جرت إقالتهن من المؤسسات والشركات الخاصة بعدما تعرضت تلك الشركات والمؤسسات لضغوط مالية. كذلك، فإن العاملات في السوق يدفعن الثمن بسبب الجائحة.

وضع مأساوي

في أواخر شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، عقد في ولاية خوست، مؤتمر شارك فيه عدد كبير من الناشطات وعلماء الدين، طلبوا فيه من أطراف الحرب الكفّ عن قتل النساء. وقال المؤتمر في بيان، إن المرأة الأفغانية عاشت خلال العقود الماضية وضعاً مأساوياً للغاية، ويكفيها ما تعانيه في حياتها من مشاكل.

مجتمع

الغلاف

نساء صعيد مصر

انتهاكات مستمرة رغم استعراض النظام

قد يتهيأ للمراقب المحايد أنّ النظام المصري يدافع عن نساء الصعيد، بمعاقبته أحد الإعلاميين أخيراً، لكنّ الإقصاء والتمييز المستمرين بحقهن يدحضان ذلك

في المنيا (خالد دسوقي/ فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما يتعامل النظام في مصر، مع سقطة الإعلامي، تامر أمين، في حق نساء الصعيد، بكلّ شدة وحزم؛ خرجت مطالبات باستخدام نفس الشدة والحزم في مواضعها الحقيقية الواقعية في التعاطي مع قضايا أزلية وملحّة في الصعيد المصري، مثل منع النساء من الميراث، والزواج المبكر، وغيرها من القضايا التي يتغافل عنها الإعلام والنظام على حد سواء.

اختار أمين أن يجاري الخطاب السائد للنظام، حالياً، بشأن تحديد النسل، والشكوى من الزيادة السكانية، والذي بدأ من الرئيس عبد الفتاح السيسي، قبل فترة، فجامل النظام بترديد الخطاب نفسه، ليصف أهالي الصعيد والريف في مصر، بأنّهم ينجبون ذكوراً لتشغيلهم في ورش، وينجبون إناثاً لإرسالهن للعمل في القاهرة، كخادمات (عاملات منزليات).

لكن، على الفور، انقلب النظام عليه، وقرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (مؤسسة حكومية) تغريم قناة «النهار» 250 ألف جنيه (نحو 16 ألف دولار أميركي) وإنذارها بسحب الترخيص في حال تكرار المخالفات، ووقف برنامج «آخر النهار. الحلقات الخاصة بتامر أمين» ومنع ظهوره في وسائل الإعلام لمدة شهرين. وإحالة البلاغات المقدمة للمجلس إلى النائب العام المصري. كذلك، قررت نقابة الإعلاميين المصريين، إلغاء تصريح مزاولة المهنة الخاص بأمين. وحددت محكمة جنح مدينة نصر، شمالي القاهرة، جلسة 20 مارس/ آذار الجاري، لمحاكمة أمين، بتهمة سب وقذف أهل الصعيد.

لكن، لا يمكن النظر إلى سقطة تامر أمين، بعيداً عن واقعة «سيدة الصعيد» سعاد ثابت، التي جرت تعريتها بالكامل في إحدى قرى محافظة المنيا في صعيد مصر، وبرأت محكمة الجنايات المصرية المتهمين من كلّ ما نسب إليهم في حكم لم يمضِ عليه أكثر من شهرين ونصف. ففي 18 ديسمبر/ كانون الأول 2020، قبل نحو شهرين فقط من سقطة أمين، بحق نساء وأهالي الصعيد، برّأت محكمة الجنايات في مصر، ثلاثة متهمين في القضية المعروفة إعلامياً بـ«تعرية سيدة الكرم» التي وقعت في أعقاب مشاجرة في محافظة المنيا قبل أكثر من أربعة أعوام. تعود القضية «سيدة الكرك» إلى عام 2016، على خلفية تجريد سيدة مسنة من ملابسها تماماً في قرية أبو قرقاص، في سياق انتقامي لعدد من المسلمين، من ابنها بشبهة علاقته بسيدة مسلمة. كانت قرية الكرم بمركز أبو قرقاص، جنوبي محافظة المنيا، قد شهدت يوم الجمعة 20 مايو/ أيار 2016 اعتداءات طائفية على عدد من سكان القرية المسيحيين، بشبهة علاقة عاطفية بين مسيحي يدعى أشرف دانيال عطية وسيدة مسلمة، إذ أقدم عشرات من مسلمي القرية على نهب وحرق 5 منازل مملوكة لمسيحيين، مع إصابة ثلاثة أشخاص، كما جرى الاعتداء على السيدة سعاد ثابت والدة عطية، وتجريدها من ملابسها أمام منزلها، بالإضافة إلى تنظيم مسيرات جابت شوارع القرية، تخللها ترديد هتافات غاضبة وعدائية تجاه المواطنين المسيحيين بالمجمل.

وجاء حكم محكمة الجنايات المصرية، بعدما تنحى عدد من القضاة عن النظر بالقضية «لاستشعارهم الحرج» مرتين. ففي سبتمبر/ أيلول 2020، وللمرة الثانية، تنحت المحكمة عن قضية «سيدة الكرم»، وقررت إحالة القضية لدائرة جديدة. بينما استشعرت الحرج، في المرة الأولى في مارس/ آذار 2019 إذ قررت هيئة محكمة جنايات المنيا التنحي عن نظر القضية لاستشعارها الحرج وأحالت القضية لدائرة جديدة خرجت بنفس القرار للمرة الثانية. يشار إلى أنّه بعد صدور حكم محكمة الجنايات بتبرئة المتهمين بتعرية «سيدة الكرم» كلف النائب العام المصري، المكتب الفني بمكتبه بدراسة أوجه الطعن على الحكم الصادر ببراءة المتهمين، وذلك فور إيداع محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم أسبابه.

إلى جانب هذه القضية هناك قضايا عدة تكشف معاناة نساء صعيد مصر، مثل قضية الزواج المبكر، التي تشكل قرابة 117 ألف حالة زواج تحت سن 18 عاماً سنوياً من دون أيّ أوراق ثبوتية، في مصر عموماً، طبقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (مؤسسة حكومية) لعام 2019. ويحتل الصعيد المرتبة الأولى بين محافظات مصر، في زواج القاصرات، بنحو 59 ألف حالة، وتصل نسبته في بعض محافظات الصعيد إلى 40 في المائة من الزيجات.

أما قضية ميراث المرأة في صعيد مصر، فأوجزها أيضاً الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في أرقام تشير إلى أنّ 10 في المائة من النساء في محافظات صعيد مصر، يحصلن على ميراثهن الشرعي، بينما تنظر المحاكم المصرية سنوياً 144 قضية تنازل عن الميراث، 95 في المائة منها لنساء وفتيات يحرمن من الميراث بمحافظتي قنا وسوهاج، بحسب الجهاز نفسه. وتشير دراسة للباحثة الأكاديمية، سلوى محمد المهدي، إلى أنّ العائلات بصعيد مصر، تستخدم ما يسمى بعرف «الرضوى» بدلاً من الميراث؛ إذ تجري ترضية الأنثى بمبلغ مادي عوضاً عن الميراث. وكشفت الدراسة أنّ نحو 95,5 في المائة من النساء بمحافظتي سوهاج وقنا لا يرثن وفق العرف والتقاليد التي لا تحبذ توريث المرأة خوفاً من استيلاء زوجها وأبنائها على الميراث، وبالتالي ينتقل الميراث إلى أشخاص أغراب عن العائلة.

كشفت الدراسة أيضاً زيادة أعداد قضايا النزاع على الميراث بالمحاكم، والتي بلغت 144 ألف قضية سنوياً، إلى جانب 2750 قضية حجر على الوالدين بدعوى عدم الأهلية.

وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون رقم 77 لسنة 1943 بشأن الميراث، فالأعراف السائدة ما زالت تحكم الصعيد. ونص التعديل الأخير على «قانون المواريث» على أنّه «مع عدم الإخلال بأيّ عقوبة أشدّ ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه (نحو 1280 دولاراً) ولا تتجاوز مائة ألف جنيه (نحو 6400 دولار) أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلّ من امتنع عمداً عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث رضاء أو قضاء نهائياً، ويعاقب كل من حجب سنداً يؤكد نصيباً للوارث أو امتنع عن تسليم ذلك السند حال طلبه من أيّ من الورثة الشرعيين أو أيّ جهة مختصة».

> يحتل الصعيد المرتبة الأولى بين محافظات مصر، في زواج القاصرات، بنحو 59 ألف حالة

الأكثر فقراً

ليست قضايا المرأة في صعيد مصر وحدها تشهد تأزماً في هذا الإقليم الذي يضمّ 11 محافظة، بل قضايا مختلفة منها الفقر. وكشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أنّ محافظات الصعيد هي الأكثر فقراً في البلاد، وتحلّ أسيوط في الصدارة بنسبة فقر تبلغ 66,7 في المائة، ثم سوهاج 59,6 في المائة، والأقصر بنسبة 55,3 في المائة، ثم المنيا 54 في المائة، وقنا 41 في المائة.

إيكولوجيا

أنواع أصوات الطيور وغاياتها

غسان رمضان الجرادي

تختلف الطيور في ما بينها في الشكل والصوت واللغة، تماماً كالبشر الذين ينقسمون إلى أمم تنطق كل واحدة بلغة خاصة بها. فنجد لدى الطيور الأصوات القوية والضعيفة، العالية والمنخفضة، الحادة والخافتة، الصادحة والهادئة. كما نجد لكل نوع منها لغة خاصة به حيث يبلغ عدد لغات هذه الأنواع 10400 لغة، وبهذا تكون قد تفوقت على عدد لغات الإنسان التي تبلغ 6909 لغات.

ولكل نوع من أنواع الطيور لغة في وقت ما وظرف ما مثل التحدث مع الصغار لإفهامها مثلاً بوجوب السكوت وعدم التحرك ريثما يعبر العدو الذي قد يفترسها، ومن ثم لغة إعلام الصغار بالقدرة على التحرك وإصدار الأصوات بعد زوال الخطر. هذه اللغة يفهمها الصغير منذ خروجه من البيضة لأنها محفورة في جيناته، وهي صفة أقوى عند بعض الأنواع مثل الحجل والدجاجيات، بل إن الأمر يذهب أبعد من ذلك حيث نجد على سبيل المثال في مستعمرة لتفريخ الطيور أن الأم تجد صغيرها من بين آلاف الصغار، والصغير بدوره يعرف أمه من بين آلاف الأمهات، ومن منا لا يميز صوت أمه وهي تتحدث بين مجموعة كبيرة من النساء؟

إنها الذاكرة القوية عند الطيور للأصوات منذ التفقيس والتي تختزنها طوال حياتها من غير أن تنساها. ومن الأصوات عند الطيور تلك التي يطلقها أول طائر يشعر بالخطر فتفهم بقية أفراد النوع معنى الصرخة فتهرب قبل أن تشاهد الخطر بنفسها. وبالمناسبة وضعت إحدى الشركات أجهزة أصوات طيور النورس الفضي المنبهة للخطر وذلك لمنع النوارس من الاقتراب من منشأة ولكن صوت التحذير هذا لم تفهمه أنواع النورس التي تعيش في البلد الموجودة به تلك المنشأة، فضاع المجهود وكذلك الأموال سدى.

وهناك أصوات تطلقها بعض أنواع الطيور لجلب انتباه أنواع ليست من الطيور، كالإنسان أو الدب أو غرير العسل مثلاً، وتدلها على أماكن العسل في البرية، كما هي حال طائر دليل العسل الذي يستخدم هذه الحيوانات من أجل أن تعطيه بعضاً من العسل الذي لن يتمكن من تذوقه من دونها نظراً لعدم كفاءته تجاه أعداد النحل المدافعة عن الخلية.

هذا عن الطيور عموماً. أما العصافير وهي عادة الطيور الصغيرة كالقبرة والسنونو والدخلة والهازجة والشرشور والصفراية والسمن والدخن والفري وغيرها فإن معظمها يصدح بالتغريد (الغناء) في موسم النضوج الجنسي أو يتحدث ويعبر عن نفسه بالتكتكة والصفير والزقزقة على مدار السنة. فمنها من يغني ليلاً كالعندليب والكروان ومنها من يغني نهاراً فقط كمعظم الأنواع، ولكن الغناء صفة الذكور، مع أن هناك دائماً حالات استثنائية كالغناء لدى ذكر وأنثى أبو الحن في النهار وفي الليل وفي موسم النضوج الجنسي وخارج هذا الموسم.

(اختصاصي في علم الطيور البرية)

زيادة الوزن والسمنة تهدّدان مرضى كورونا

رئيس الوزراء البريطاني يركب الدراجة الهوائية (روي فيبرا/ فرانس برس)

يشير التقرير الصادر عن الاتحاد العالمي للسمنة، والذي يربط بين المجتمعات التي تعاني من زيادة في الوزن وأعداد الإصابات والوفيات بكورونا، إلى أن الغالبية العظمى من الوفيات الناجمة عن الجائحة في العالم، تحدث في الدول ذات المستويات العالية من السمنة. ويفيد التقرير بأن 88 في المائة من الوفيات الناجمة عن كورونا في العام الأول لتفشي الوباء تركزت في بلدان يصنف فيها أكثر من نصف عدد السكان بأنهم يعانون من زيادة في الوزن (مؤشر كتلة الجسم أعلى من 25). وتكون النتائج وخيمة في حال السمنة (مؤشر كتلة الجسم أعلى من 30).

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن التقرير أن بعض الدول التي يزيد عدد السكان فيها من أصحاب الوزن الزائد عن عتبة الخمسين في المائة، عرفت أكبر نسبة وفيات بفيروس كورونا، مثل بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة. ففي وقت توفي نحو 2,5 مليون شخص حول العالم من جراء الإصابة بكورونا، كان أكثر من 517 ألفاً من هؤلاء في الولايات المتحدة.

في بعض الحالات، ارتبطت العلاقة المتبادلة بين شدة الفيروس والوزن بعدم المساواة العرقية والإثنية. فبحسب مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، فإن «البالغين اللاتينيين من أصل إسباني وغير إسباني أكثر عرضة للإصابة بالسمنة، وبالتالي من المرجح أن تكون معاناتهم أكبر في حال الإصابة بكورونا».

في بريطانيا، احتاج نحو 67 في المائة من مرضى فيروس كورونا الذين يعانون من زيادة في الوزن لدخول العناية المركزة. أما المرضى الذين يعانون من السمنة المفرطة، فكانت نسبة حاجتهم إلى دخول هذا القسم أكثر بثلاث مرات.

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الذي دخل إلى المستشفى واحتاج إلى الأكسجين إثر إصابته بكورونا، أطلق حملة حث خلالها البريطانيين على خسارة الوزن لتقليل المخاطر الصحية ودعم هيئة الخدمات الصحية الوطنية. وقال إنه عانى طويلاً بسبب وزنه الزائد لدى إصابته بالفيروس الذي أودى بحياة أكثر من 124000 شخص في البلاد. وغالباً ما شوهد وهو يركض على مقربة من منزله في وسط لندن مع مدرّبه الشخصي.

تقرير الاتحاد العالمي للسمنة وجد أن زيادة الوزن كانت ثاني أكبر مؤشر بعد التقدم في السن لدخول المستشفى والوفاة في حال الإصابة بكورونا.

نتيجة لذلك، حثّ الاتحاد، ومقرّه لندن، الحكومات على إعطاء الأولوية لاختبارات كورونا واللقاح للأشخاص الذين يعانون من زيادة في الوزن. وكانت الأمم المتحدة قد حذرت في عام 2020 من أن السمنة «جائحة عالمية بحدّ ذاتها».

(ربى أبو عمو)

«خليك آمنة» لحماية التونسيات من الابتزاز

تونس ـ **مريم الناصري**

«منذ ثلاث سنوات تقريباً، تغيّرت حياتي وساءت علاقتي بعائلتي، بعدما بتّ أتعرّض لتهديد بنشر صوري على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل شخص كانت تربطني به علاقة. خطأي الوحيد هو أنّني أرسلت صوراً خاصة إليه ولم أقبل بدفع أموال مقابل عدم نشر الصور. لم أتخيل أن يصل الأمر إلى هذا الحدّ، ولم أفكر أبداً أنّ من الممكن أن أتعرّض إلى ابتزاز إلكتروني من شخص وثقت به». هذا ما تتحدث به أمنة عن قصة الابتزاز التي تعرّضت لها، مضيفة أنّها اضطرت إلى إبلاغ عائلتها لإيجاد حلّ يجنّبها فضيحة نشر صور قد تهدم حياتها نهائياً. ولم تفكر حتى في تقديم شكوى لعدم درايتها بوجود قانون يُعاقب على تلك الجريمة، ولا علم لها حتى إلى أي جهة يفترض بها أن تتوجه لتقديم شكوى.

قضايا ابتزاز إلكتروني كثيرة، تحصل في تونس، لكن من دون أن تكون هناك إحصائيات دقيقة حول حجمها الحقيقي. أغلب التصريحات الرسمية تفيد بأنّ المشكلة ليست ذات حجم كارثي مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى. في المقابل، تشير أنباء وتصريحات من اختصاصيين في الجمعيات والمنظمات، إلى أنّ نساء كثيرات يتعرّضن للابتزاز الإلكتروني، ولا يعرفن حتى أنّ هناك قوانين تحميهن، بل يجبرن أحياناً على الخضوع للابتزاز بأشكال مختلفة مخافة الفضيحة.

ويمكن أن تصل صور من يتعرّض للابتزاز إلى مرتكبه إما عن طريق اختراق الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الضحايا أنفسهم ممن أرسلوا صوراً أو مقاطع فيديو خاصة جداً إلى أشخاص كانت تربطهم بهم علاقة، ليجدوا أنفسهم ضحايا ابتزاز بات يعتبر نوعاً من الجرائم التي يعاقب عليها القانون في تونس. فقد سنّت تونس جملة من التشريعات التي تحمي الأشخاص من التهديدات الإلكترونية، وفي الأصل نصّ الفصل 24 من الدستور على ضرورة «حماية الحياة الخاصة وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية».

وفي الفترة الأخيرة نصّت المجلة الجزائية في فصلها 226 على أن «يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية (غرامة) قدرها ألف دينار (366 دولاراً) كلّ من يعتدي علناً على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو القول، أو يعمد علناً إلى مضايقة الغير بوجه يخلّ بالحياء ويتوجب نفس العقوبات المذكورة بالفقرة المتقدمة كلّ من يلفت النظر علناً إلى وجود فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات أو تسجيلات أو إرساليات سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو ضوئية».

وتُشرف جهات أمنية عدة على متابعة الجرائم الإلكترونية. وتنطلق الضابطة العدلية من سماع الضحية ومعاينة الحساب الشخصي للمشتكي مباشرة، ليجري تحويل القضية في ما بعد إلى المحاكم. ويلجأ العديد من الضحايا إلى القانون وعدم الخضوع لأيّ مبتز، إذ تهتم الفرق المختصة في البحث في جرائم العنف ضدّ المرأة والطفل بكلّ الشكاوى، مع تتبع الأشخاص الذين يتعمدون تهديد الآخرين.

في المقابل، أطلقت مؤخرا بعض المنظمات النسوية حملة للتعريف بالقانون وبعقوبة المبتز وتوعية النساء خصوصاً بعدم الخضوع إلى الابتزاز الإلكتروني، بل تقديم شكوى، لا سيما مع تخصيص فرق في الضابطة العدلية لتنظر في جرائم العنف ضد المرأة والطفل بجميع أنواعه وفي مختلف الجهات. وقد نظمت بعض الجمعيات النسوية ندوات تُعرّف بالجرائم الإلكترونية خصوصاً جريمة الابتزاز الإلكتروني، كما تعرّف بالقوانين والعقوبات.

ولمناهضة أشكال العنف المسلط على النساء والفتيات، وإحياء لليوم العالمي للإنترنت الآمنة، أطلق مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، بالشراكة مع منظمة السلامة والتنمية التكنولوجية، حملة التوعية تلك تحت شعار «خليك آمنة» لكسر حاجز الصمت حول هذا الشكل من العنف. جاءت الحملة تبعاً لتوصيات الدراسة الاستطلاعية التي أنجزها مركز البحوث حول «العنف ضدّ النساء في الميديا الاجتماعية: الفيسبوك نموذجاً» والتي أظهرت مدى ارتفاع منسوب هذا النوع من العنف، إذ كشفت أنّ أربع نساء من كلّ خمس شملهن استطلاع الدراسة تعرضن للعنف في موقع «فيسبوك».

في هذا الإطار، تقول الناشطة الحقوقية يسرى فراوس، لـ«العربي الجديد» إنّ «نساء عديدات يقعن ضحايا للعنف والتحرّش على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما وقعت العديد منهنّ في فخّ الابتزاز الإلكتروني. وتهدف الحملة بالأساس إلى توعية النساء بحقوقهنّ، مع تعريفهن بجمعيات عدة تتابع مثل تلك الجرائم، وتقدم الإحاطة والمساعدة. كذلك، توعية النساء بوجود جهات أمنية مختصة لمساعدة ضحايا الابتزاز الإلكتروني والعنف الافتراضي وكيفية التصرّف خلال تقديم الشكوى».

> أربع نساء من كلّ خمس تعرضن للعنف في موقع «فيسبوك»

التوعية والتوجه إلى الجهات القانونية ضروريان في حال الابتزاز (فريدريك سلطان/ Getty)

الكويت تكثّف تلقيح مواطنيها ضد الفيروس

بعد تعثّرات واجهتها الكويت في ما يتعلق بتلقيح مواطنيها ضد فيروس كورونا، عمدت البلاد في الوقت الحالي إلى تكثيف عملية التلقيح بعد تجاوز المعوقات، متوقعة أن تنتصر في هذه الحرب ضد الوباء

الكويت ـ **خالد الخالدي**

مواطن حصل على أحد لقاحات كورونا (ياسر الزيات/ فرانس برس)

تتصاعد وتيرة التلقيح ضد فيروس كورونا في الكويت بشكل كبير، بعدما كانت قد شهدت تعثّرات مع إعلان وزارة الصحّة بدء عمليات التلقيح. وأشارت وزارة الصحة إلى أنّ 7 في المائة من سكان الكويت تلقوا اللقاح، متوقعة حصول غالبية السكان على اللقاح أواخر العام الجاري.

وتعزو وزارة الصحة تزايد أعداد الحاصلين على اللقاح وارتفاع نسبتهم بعد التخبط في المراحل الأولى، إلى وصول أنواع جديدة من اللقاحات بعد لقاح «فايزر» الأميركي. وحصلت الكويت على دفعات من لقاح «أسترازينيكا» البريطاني - السويدي، كما اشترت لقاح «موديرنا» الأميركي. وتراجع في الوقت الحالي شراء لقاح «سبوتنيك- في» الروسي بعد التأكد من نتائجه السريرية. في الوقت نفسه، تلفت إلى جهود الكوادر الطبية الضخمة التي تطوعت أعداد كبيرة منها في المساعدة بعملية تلقي اللقاحات. وبدأ وصول اللقاحات في الكويت أواخر شهر ديسمبر/ كانون الأول عام 2020. إلا أن التعقيدات التي رافقت عملية تخزين لقاح «فايزر»، كما يقول الطبيب في وزارة الصحة مبارك المبارك، أدت إلى بطء عملية التلقيح. ويوضح أن وزارة الصحة لا تملك مخازن تبريد كبيرة لتخزين اللقاح بحسب درجة الحرارة التي يحتاجها، ما جعل السلطات الصحية تحصر التلقيح في مركز الكويت للتلقيح فقط. ومع وصول دفعات من لقاح «أسترازينيكا»، يوضح المبارك أن وزارة الصحة افتتحت 25 مركزاً صحياً للتلقيح في كافة محافظات البلاد، ما أدى إلى تزايد عدد الأشخاص الذين حصلوا على اللقاح. كما عمدت إلى تلقيح السجناء ولاعبي كرة القدم وموظفي شركة النفط والجيش والشرطة والقطاعات الحيوية الأساسية. بالتوازي، خصصت فرقاً خاصة لجلب الأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن من بيوتهم إلى مراكز التلقيح ثمّ إعادتهم إليها، وهو «إجراء لا يحدث حتى في دول العالم المتقدمة»، كما يقول المبارك.

يضيف المبارك أنّ وزارة الصحة ستحصل خلال الشهر الجاري على 800 ألف جرعة من لقاح «أسترازينيكا»، وهو ما سيزيد من وتيرة التلقيح بشكل كبير جداً، بالمقارنة مع الوقت الحالي، بالإضافة إلى لقاح «جونسون آند جونسون»، مؤكداً أن «الكويت ستنتصر في نهاية هذه الحرب». ويرى أنّ البلاد باتت إحدى أكثر الدول أماناً لناحية اللقاحات، لأنّها لم تحصل على تلك المشكوك بنتائجها السريرية حتى الآن. كما دعا إلى تقدير جهود الفرق الطبية وعدم هضم حقوقها، وخصوصاً أن الأيام الأولى للتلقيح شهدت إرباكاً تنظيمياً كبيراً.

ويمضي عبد العزيز الشمري، الذي كان يدرس تخصص طب الأسنان في أوكرانيا، قبل أن يتخذ قراره بالعودة إلى الكويت لمساندة القطاعات الطبية في حربها ضد كورونا، يومه كاملاً كمتطوع في مركز الكويت للتلقيح، ويتولى تنظيم دخول وخروج المواطنين، وجرد الأسماء والكشوفات. ويقول لـ«العربي الجديد»: «الطواقم الطبية تصل الليل بالنهار من أجل إتمام عملية التلقيح والانتهاء من حالة الإغلاق التي فرضت على البلاد بسبب فيروس كورونا».

ويرى الشمري أنّ الطواقم الطبية تخوض «حرباً وطنية» ضد فيروس كورونا. لكن هذه الحرب لا تلقى أي تقدير من قبل وسائل الإعلام أو المواطنين، بسبب حالة اليأس التي يعاني منها الكثير من الناس. يُضيف: «في الصين، هناك تقدير كبير للطواقم الطبية، وكذلك في الدول الغربية. أما في الكويت اليوم، فإننا نتعرض للتشكيك بل وللتخوين، على الرغم من أنني أعمل من دون مقابل مالي أصلاً، وقطعت دراستي من أجل خوض معركة كورونا».

ويخشى الطبيب في وزارة الصحة الكويتية عبد الله العنزي، من حالة اليأس العامة التي اعترت الكثير من أوساط الشعب الكويتي وتزايد الشائعات المتعلقة بلقاح كورونا، أو التشكيك بوجود الفيروس أصلاً. لكن العنزي يؤكّد أن السلطات الصحية قد تلجأ إلى تقديم مكافآت تشجيعية لمتلقي اللقاحات، مثل السماح لهم بدخول النوادي والتجول في حال فرض حظر للتجول، وهي مقترحات متداولة ولم تدخل مرحلة التطبيق بسبب عدم التأكد من جدواها الصحية.

من جهتها، ترى فرح الهندال، وهي متطوّعة في الهلال الأحمر الكويتي، أن هناك معركة وطنية صامتة يخوضها المتطوعون في تنظيم عمليّة التلقيح. لكن هذه المعركة لا تحظى بتقدير إعلامي كافٍ. وتقول إن «هناك شابات يمضين ساعات طويلة في العمل. لكن تجاهل دور الشباب والمتطوعات، هو سمة الإعلام والمجتمع في الكويت»، داعية الحكومة إلى تكريم المتطوعين أو تشجيعهم على الأقل.

> باتت الكويت إحدى أكثر البلدان أماناً لناحية اللقاحات

نازحو إدلب

عائدون إلى بيوتهم رغم القلق

عادت النازحة ناهدة هنداوي إلى بيتها وأرضها الزراعية في منطقة جبل الزاوية في ريف إدلب في سورية. تقول إن قصف النظام السوري وحلفائه دفعها إلى مغادرة بيتها، إذ تعرضت بلدتها لقصف شديد. تضيف أنها عادت إلى منطقتها بعد وقف إطلاق النار، وباتت قادرة على حصاد أرضها.

هنداوي هي واحدة من بين نحو 282 ألف نازح عادوا إلى مناطقهم في ريفي إدلب وحلب شمالي سورية، بعد اتفاق لوقف إطلاق النار تم الإعلان عنه في 5 مارس/ آذار 2020. ويقول مدير فريق «منسقو الاستجابة المدنية في الشمال السوري»، محمد حلاج، إنه «مع توقف العمليات العسكرية للنظام السوري وحلفائه بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، بدأ المدنيون بالعودة إلى بيوتهم التي نزحوا منها»، مضيفاً أن «نحو 282 ألفاً و544 مدنياً عادوا إلى منازلهم في ريفي حلب وإدلب بعد اتفاق وقف إطلاق النار». ويلفت إلى أن العائدين إلى ديارهم ما زالوا بحاجة إلى مساعدات من المنظمات الإنسانية. من جهته، يصف النازح العائد إلى بلدة جبل الزاوية، أحمد فتوح، الوضع الأمني في المنطقة بأنه «مقبول»، معرباً عن أمله في ألا يضطر إلى النزوح مرة أخرى من بلدته. يضيف أن «قوات النظام ما زالت تستهدف المنطقة بشكل متفرق، إلا أن الوضع حالياً مقبول». بدوره، عاد المواطن أبو كنان إلى منزله في ريف إدلب الجنوبي، لكنه لا يخفي قلقه من أن تعود قوات النظام لشن هجماتها على المنطقة أو تنفيذ عمليات عسكرية فيها.

(الأناضول)

(الصور: الأناضول، Getty)